الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4508 | الخميس | 3 شعبان 1444 هـ | 23 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

حذر في أنقرة من السدود المائية

الهزات الأرضية بتركيا مستمرة .. زلزال جديد يضرب ديار بكر

من ديار بكر التركية

«وكالات» : بعد الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا في 6 فبراير الجاري، مخلّفاً أكثر من 47 ألف ضحية، لم تتوقف الهزّات الارتدادية في البلاد.

فقد أعلن معهد الزلازل التركي، أمس الأربعاء، أن زلزالاً جديداً بقوة 4.5 درجة ضرب مدينة ديار بكر الواقعة جنوب شرقي البلاد.

وديار بكر هي من المناطق التي ضربها الزلزال المدمر سابقاً. وكذلك من المناطق المنكوبة التي أعلنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

في السياق أيضاً، أكدت إدارة الكوارث التركية، أمس، أن هزة ارتدادية بقوة 4،1 درجة على مقياس ريختر وقعت في قهرماش مرعش مركز الزلزال الأصلي.

يذكر أن الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا فضلا عن الشمال السوري فجر السادس من فبراير خلف أكثر من 47 ألف قتيل في البلدين.

كما دمر آلاف المباني والشقق، كما شرد مليون إنسان في المناطق التركية، وأكثر من 5 ملايين في سوريا وفق تقديرات الأمم المتحدة.

وقد لحق هذا الزلزال آلاف الهزات الارتدادية، فضلا عن زلزال قوي آخر مساء الثلاثاء حصد 3 قتلى في تركيا و4 في سوريا، فضلا عن مئات الجرحى.

من جهة أخرى مع تكرار الهزات الارتدادية التي تشهدها تركيا منذ الزلزال المدمّر الذي ضرب جنوب البلاد يوم السادس من فبراير الجاري، وأودى بحياة أكثر من 47 ألف شخص، فضلا عن الزلزال الجديد الذي ضرب المنطقة قبل يومين، تنامت المخاوف حيال وضع السدود لاسيما مع وجود قرابة 150 سدّاً مائيا في المناطق المنكوبة التي ضربها الزلزال، والتي يقع بعضها على الحدود مع سوريا والعراق المجاورين.

وتشكّل كمية المياه الضخمة المخزّنة خلف تلك السدود العملاقة التي بنتها تركيا في العقد الماضي وحرمت سوريا والعراق على إثرها من كميات كبيرة من مياه نهري الفرات ودجلة، «القلق الأكبر»، فاحتمال تضعضع أي سد جرّاء الهزات المتكررة أو ربما انهياره يعني حدوث فيضانات تُغرق مدناً بأكملها، بحسب مصادر تركية مطلعة.

لكن الخبير الجيولوجي التركي أردال شاهان، نفى وجود علاقة «مباشرة» بين الزلازل والسدود، إلا أنه ربط الأمر بينهما بالأضرار التي قد تلحق بتلك السدود جراء الزلازل والهزّات التي تليها.

وقال شاهان إن «الحكومة لم تنشر حتى الآن أي تفاصيل وافية أو واضحة حول وضع السدود.

كما أضاف أن «السلطات منشغلة في الوقت الحالي بعمليات البحث والإنقاذ، لكن لابدّ للحكومة من إجراء معاينة للسدود تجنباً لكارثة جديدة».

وتابع أن «انهيار السدود سيؤثر بشكل مباشر على المناطقَ التركية وسيتسبب بأزمة اقتصادية كبيرة فيها»، مرجّحاً أن يكون «تأثيره محدودا»، مع تراجع منسوب المياه في الأنهار التي تعبّر من تركيا إلى كلا البلدين المجاورين.

من جهته شكك عالم بيئي تركي بتقييم الحكومة لوضع السدود المائية عقب الزلزالين الأخيرين اللذين ضربا البلاد مؤخراً، معتبراً أنها لم تتخذ الإجراءات المطلوبة لتجنب تداعيات الكوارث الطبيعية بما في ذلك الزلازل وانهيار السدود المائية.

وقال العالم البيئي المعروف بولنت شيك إن «الحكومة حتى الآن تؤكد عدم وجود أضرار في السدود، لكن لا نعرف إذًا ما كان هذا حقيقياً بالفعل».

كما أضاف أن «السلطات المسؤولة لم تتعلم من تجارب الزلازل السابقة التي ضربت البلاد، فقد أهدرت ضرائب الزلزال التي تمّ تحصيلها لمدّة 24 عاماً رغم أنه تمّ تحصيلها لجعل المباني مقاومة للزلزال، إلا أن ما جرى يثبت العكس، فقد انهارت آلاف المباني وبات أصحابها في الخيم».

يشار إلى أنه منذ السادس من فبراير الجاري، لم تتوقف الهزّات الارتدادية في تركيا والتي عادة ما يشعر بها سكان بعض المناطق السورية واللبنانية.

وصباح أمس الأربعاء أعلن معهد الزلازل التركي أن زلزالاً جديداً بقوة 4.5 درجة على مقياس ريختر ضرب مدينة ديار بكر الواقعة جنوب شرقي البلاد، وهي واحدة من المدن العشر المنكوبة جراء الزلزال الأول والتي أعلن فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حالة الطوارئ العامة لمدّة 3 أشهر.

ابنة مالكوم إكس تعتزم مقاضاة «سي آي إيه» و«إف بي آي» وشرطة نيويورك في اغتياله

إلياسا شباز ابنة الراحل مالكوم إكس بمؤتمر صحفي في نيويورك

«وكالات» : أخطرت إلياسا شباز، ابنة الناشط الحقوقي الراحل مالكوم إكس الذي اغتيل منذ 58 عاما، السلطات القضائية الأمريكية بأنها تعتزم مقاضاة وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه» (CIA) ومكتب التحقيقات الاتحادي «إف بي آي» (FBI) وشرطة مدينة نيويورك وآخرين، بتهمة اغتيال والدها.

واتهمت ابنة الناشط الراحل عددا من الوكالات الاتحادية والحكومية في نيويورك بتعمد إخفاء أدلة تفيد بأنهم «تآمروا لاغتيال مالكوم إكس ونفذوا خطة الاغتيال».

وقالت شباز في مؤتمر صحفي عُقد في موقع اغتيال والدها «لقد ناضلت أسرتنا لسنوات من أجل الكشف عن الحقيقة بشأن مقتله».

وكان قد أقيم نصب تذكاري لمالكوم إكس في المكان الذي شهد اغتياله.

ورفضت شرطة نيويورك التعليق على الدعاوى القضائية المرتقبة، بينما لم يرد «إف بي آي» ولا «سي آي إيه» على طلبات رويترز للتعليق.

وكان مالكوم إكس يشغل منصب المتحدث الرسمي باسم «أمة الإسلام» وهي جماعة أميركية أفريقية مسلمة ساندت انفصال السود.

وأمضى مالكوم إكس أكثر من 10 سنوات مع الجماعة قبل أن يصاب بخيبة أمل ويعلن انفصاله عنها عام 1964. وخفف بعد ذلك من بعض آرائه السابقة عن الفصل العنصري مما أثار غضب بعض أعضاء أمة الإسلام وأدى إلى توجيه تهديدات له بالقتل.

وكان مالكوم إكس يبلغ من العمر 39 عاما عندما أطلق 3 مسلحين النار عليه أثناء إلقائه خطابا على خشبة مسرح قاعة أودوبون في نيويورك يوم 21 فبراير 1965، أمام 400 شخص، حيث أصيب بأكثر من 20 رصاصة من مسافة قريبة.

ولا تزال مسألة اغتياله غير واضحة، إلا أن الشكوك وجهت إلى أعضاء في حركة «أمة الإسلام» وأدين 3 أشخاص بالسجن مدى الحياة، اثنان منهم لم يكونا في مكان الاغتيال.

وأعاد مكتب المدعي العام لمنطقة مانهاتن في نيويورك فتح القضية، وتمت في نوفمبر 2021 تبرئة المدانين «خطأ» وإلغاء عقوبتهما.

وكانت شباز –التي كان عمرها حينها عامين– حاضرة مع والدتها وأخواتها وقت إطلاق النار على أبيها.

وبعد اغتياله بفترة وجيزة، قال بعض شركاء مالكوم إكس إنهم يعتقدون أن وكالات حكومية كانت على علم بخطة الاغتيال وسمحت بحدوثها.

وقد طالبت شباز في الإخطارات التي قدمتها أمس بتعويض قدره 100 مليون دولار.

حركة الشباب تهاجم مجمعا بمقديشو يضمّ منازل عسكريين وحكوميين

هجوم الحركة أسفر عن مقتل 10 أشخاص وإصابة آخرين

«وكالات» : قُتل 10 مدنيين صوماليين وأصيب 7 آخرون بينهم 3 جنود حكوميين، أمس الثلاثاء، في هجوم شنه مسلحون من حركة الشباب على مجمع سكني في العاصمة الصومالية مقديشو.

وقالت وزارة الإعلام الصومالية، في بيان، إن مجمعا سكنيا في مقديشو تعرّض «لهجوم إرهابي بدأ بعملية انتحارية أعقبته مواجهات عنيفة استمرت نحو 4 ساعات».

وأضافت الوزارة أن القوات الأمنية الصومالية تمكنت من إنهاء الهجوم الإرهابي وقتل جميع منفذيه الأربعة.

وأكد جندي في المكان يدعي محمد علي لوكالة الصحافة الفرنسية أن المهاجمين «اقتحموا المبنى بعدما فجروا الباب الرئيسي»، مضيفا أن حركة الشباب «تهاجم منازل المدنيين بعدما هُزمت على أرض المعركة».

ويقع المجمع السكني المستهدف في منطقة ذات حراسة أمنية مشددة، تضم منازل مسؤولين عسكريين وحكوميين، وفق مراسل الأناضول.

من جانبها، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم، بحسب بيان نشره موقع «صومالي ميمو» المحسوب على الحركة.

وقال البيان إن مقاتلي الحركة نفذوا هجوما مخططا على مجمع سكني كان يضم فيه قياديين عسكريين وعناصر من مليشيات قبلية شاركت في العمليات العسكرية ضد الشباب وسط البلاد.

وأضاف أن الهجوم أدى إلى مقتل 70 من مليشيات قبلية كانوا في المجمع.

وتواصل القوات الحكومية بالتعاون مع مليشيات قبلية عمليات عسكرية ضد الحركة المتمردة، قتلت خلالها عشرات من عناصرها واستعادت السيطرة على مناطق عديدة.

ومنذ عام 2007، تقاتل حركة الشباب الحكومة الفدرالية المدعومة من المجتمع الدولي، وتنفّذ هجمات في الصومال ودول مجاورة.

وبعدما طُردوا من المدن الرئيسية في البلاد عامي 2011 و2012، تحصّن مقاتلو الحركة في مناطق ريفية شاسعة ينطلقون منها لتنفيذ هجمات دامية في الصومال والدول المجاورة.

وكان الرئيس حسن الشيخ محمود أعلن بعيد توليه السلطة في مايو من العام الماضي، «حربا شاملة ضدّ الجهاديين»، داعيا الصوماليين إلى المشاركة في القضاء على عناصر الحركة.

وأكّدت الحكومة في ديسمبر أنها استعادت بلدة أدان يابال في ولاية هيرشابيل التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب منذ عام 2016، وتقدم على أنها «مركز تدريب» ومركز لوجيستي للحركة في المنطقة.

وفي 16 يناير ، أعلن الجيش الصومالي استعادته من دون قتال مدينة هراديري الساحلية الواقعة على بُعد 500 كيلومتر شمال مقديشو، والتي تسيطر عليها حركة الشباب منذ عام 2010.

وأكّدت الحكومة يومها أنّ استعادة هذه المدينة «الإستراتيجية» تشكّل «نصرا تاريخيا».

كذلك أعلنت السلطات في أمس نفسه استعادة بلدة أخرى من دون قتال أيضا، بعدما غادرها عناصر الحركة قبل وصول القوات الموالية للحكومة.

إلا أنّ حركة الشباب تستمر في شنّ هجمات انتقامية فتاكة، مظهرة قدرتها على ضرب وسط المدن ومنشآت عسكرية صومالية.

الاتحاد الأوروبي قلق من التطورات الأخيرة ومستعد لدعم جهود الإصلاحات العاجلة

قيس سعيّد يدعو لوقف «مؤامرة» تدفق المهاجرين على تونس وحقوقيون : محاولة إلهاء وصنع عدو وهمي

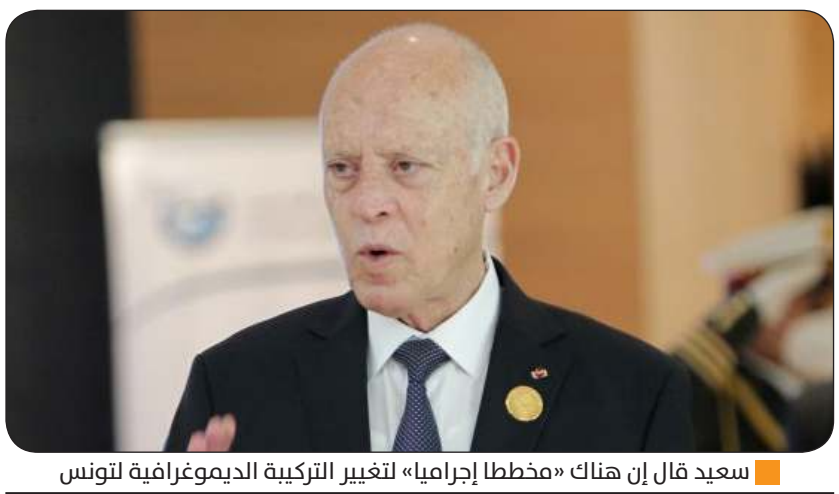
سعيد قال إن هناك «مخططا إجراميا» لتغيير التركيبة الديموغرافية لتونس

«وكالات» : طالب الرئيس التونسي قيس سعيد، الثلاثاء، بضرورة وضع حد سريع لتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء على بلده، واصفا الظاهرة بأنها مؤامرة «لتغيير التركيبة الديموغرافية» في البلاد.

وقال سعيد خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي خُصص لمناقشة هذه القضية «الهدف غير المعلن للموجات المتلاحقة من الهجرة غير الشرعية هو اعتبار تونس دولة أفريقية فقط لا انتماء لها للأمتين العربية والإسلامية».

وأضاف أن تدفق «جحافل المهاجرين غير النظاميين» يؤدّي إلى «عنف وجرائم وممارسات غير مقبولة فضلا عن أنه مجرم قانونا».

وأشار إلى «مخطط إجرامي تم إعداده منذ مطلع هذا القرن لتغيير التركيبة الديموغرافية لتونس» داعيا إلى «العمل على كل الأصعدة الدبلوماسية والأمنية والعسكرية والتطبيق الصارم للقانون المتعلق بوضعية الأجانب في تونس ولاجتياز الحدود خلسة».

وجاءت تصريحات سعيد بعد أيام قليلة على تنديد أكثر من 20 منظمة حقوقية تونسية بما وصفته «خطاب كراهية» تجاه المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ومن جانبها دعت المنظمات غير الحكومية السلطات التونسية للتصدي إلى «خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية» على شبكات التواصل الاجتماعي وفي بعض وسائل الإعلام، متهمة بعض الأحزاب السياسية باعتماد هذا الخطاب والدعاية السياسية بتسهيل من السلطات.

وقال رمضان بن عمر المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية «إنه نهج عنصري مشابه للحملات في أوروبا، وأضاف أن الحملة الرئاسية تهدف إلى صنع «عدو وهمي» للتونسيين «لإلهائهم عن مشاكلهم الأساسية».

وكانت بعض الحملات على وسائل التواصل قد حثت في الآونة الأخيرة السلطات على التدخل لمنع المهاجرين الأفارقة من السفر عبر تونس، في طريقهم إلى أوروبا، أو الاستقرار في البلاد مثلما يفعل الآلاف منهم.

واعتقلت السلطات هذا الشهر عشرات منهم وصلوا لتونس، ويشكو هؤلاء من التهميش والإقصاء الاجتماعي، ويعيشون تحت وطأة الفقر والحرمان من العمل اللائق، بحسب منظمات حقوقية.

يُشار إلى أن الرئيس سعيد يخوض مواجهة متصاعدة مع منتقديه الذين يتهمونه بالانقلاب بعد قراره حل البرلمان والسيطرة على معظم السلطات عام 2021. كما اعتقلت الشرطة هذا الشهر العديد من الشخصيات المعارضة البارزة.

وتعد تونس نقطة عبور رئيسية للمهاجرين واللاجئين الذين يسعون لعبور البحر المتوسط إلى أوروبا، بما في ذلك أعداد متزايدة من التونسيين أنفسهم ومن مواطني بلدان أفريقية أخرى.

من جهة أخرى قال الاتحاد الأوروبي –في بيان– إنه يتابع بقلق التطورات الأخيرة في تونس التي وصفها بـ«جارة قريبة جدا معها شراكة عميقة وإستراتيجية». يأتي ذلك على وقع تصاعد الأزمة السياسية في البلاد.

وأضاف البيان أن تونس تمر بلحظة حساسة، ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تتمكن السلطات التونسية من العثور على الحلول المناسبة لعديد من التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها البلاد.

وأشار بيان الاتحاد الأوروبي إلى أنه –بوصفه شريكا طويل الأمد– قلق للغاية بشأن تدهور الوضع الاقتصادي في تونس، على وجه الخصوص، والأثر الاجتماعي الذي قد يسببه ذلك.

ودعا البيان الأوروبي القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في تونس للعمل معا في مشروع مشترك وشامل للبلاد. وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم الجهود التونسية من أجل الإصلاحات الهيكلية العاجلة التي ستجريها البلاد.

وفي آخر التطورات في تونس، مثل نقيب الصحفيين التونسيين وناشطون مدنيون أمام المحققين بتهم تتعلق بالتحريض على العصيان والاعتداء على موظف في أثناء أداء مهامه.

جاء ذلك بعد مثول رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي أمام المحققين أمس الثلاثاء، وقال الغنوشي عقب ذلك إن ما وصفه بالانقلاب لا يستهدف حركة النهضة فحسب، بل كل الكيانات الوطنية.

في المقابل، قال الرئيس التونسي قيس سعيد إن سيادة تونس فوق كل اعتبار، وإنها لن تقبل التدخل في شؤونها الداخلية، وذلك في أعقاب طرد نقابية أوروبية شاركت في تجمع للاتحاد التونسي للشغل.

قاضٍ أمريكي يرفض حجز أموال للبنك المركزي الأفغاني

«وكالات» : قال قاض أمريكي إن ضحايا هجمات 11 سبتمبر 2001 لا يحق لهم حجز 3.5 مليارات دولار من أرصدة البنك المركزي الأفغاني، لتنفيذ أحكام قضائية صدرت لصالحهم بحق حركة طالبان.

وذكر جورج دانيلز قاضي المحكمة الجزئية في مانهاتن (حي في نيويورك) أن الدستور الأميركي يمنعه من الإقرار بأن طالبان هي الحكومة الشرعية لأفغانستان، وهي خطوة تسبق حجز أرصدة البنك المركزي الأفغاني.

وأضاف القاضي دانيلز أن السماح لضحايا هجمات 11 سبتمبر بحجز تلك الأرصدة «سيكون بمثابة الحكم بأن طالبان هي الحكومة الشرعية في أفغانستان»، وشدد على أنه ليس للمحاكم الأميركية صلاحية الحكم بهذا الأمر، نظرا لأن إدارة الرئيس جو بايدن لا تعترف بحكومة طالبان.

وكانت 4 جهات دائنة في الولايات المتحدة قد رفعت دعاوى قضائية ضد عدة أشخاص وكيانات، بما فيها تنظيم القاعدة، بعد أحداث هجمات 11 سبتمبر، وحصلت على أحكام غيابية تتعلق ببعض أرصدة البنك المركزي الأفغاني التي جرى تجميدها في الولايات المتحدة عام 2021، ويقدّر إجمالي الأرصدة المجمدة للمركزي الأفغاني بحوالي 7 مليارات دولار.